



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# جدلية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالميّة WTO

علي عبدالرحيم العبودي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## جدلية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية WTO

علي عبدالرحيم العبودي\*<sup>١</sup>

تُعدُّ منظمة التجارة العالمية (WTO)، إحدى المنظمات الثلاثة التابعة للأمم المتحدة، والمختصة في المجال الاقتصادي والتجاري، والتي تُعدُّ من الفاعلين الكبار على الساحة العالمية، إذ حلَّت محلَّ منظمة «الجات» للتعريف الجمركية، وباشرت بأعمالها فعلياً عام 1995م، ومن دون الدخول في سرد تأريخها وتأسيسها، قامت هذه المنظمة على تحقيق جملة من الأهداف التي تُعدُّ عصب مهامها، أهمها: (تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وضمان انسياب التجارة وتدفعها بسلاسة بأكبر قدر من التسهيلات والحرية، وإقامة نظام اقتصادي عالمي قوي، ورفع مستوى المعيشة وتنمية دخل أعضائها، فضلاً عن إيجاد وضع تنافسي دولي يعتمد على الكفاءة الاقتصادية).

ومنذ وقتٍ ليس بالبعيد يُنادي بعض المختصين والسياسيين بوجوب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، كان آخرها تصريح وزارة التجارة العراقية بعزم وزيرها للذهاب إلى جنيف للتباحث في إمكانية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، وتبعاً لذلك يتبادر إلى الأذهان تساؤل مركزي مفاده: ما هي الآثار المتوقعة من انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية؟ وخصوصاً في الأوضاع غير الطبيعية التي يعيشها العراق! ولإعطاء إجابات علمية وواقعية علينا دراسة وتفحص شروط الانضمام والطبيعة الاقتصادية والتجارية للعراق.

### أولاً: شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)

وَفُقَ بنود الاتفاقية باستطاعة أيِّ دولةٍ أو إقليمٍ يتمنَّع بالاستقلال الذاتي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أنَّ هذه المنظمة تشترط على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تحقيق الآتي (1)، (2): -

1. تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدولٍ للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكِّل التزامات لا يمكن

1. Marrakesh Agreement establishing the World Trade Organ, (United Nations: Deposit No.31874). look at thr link: <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201867/volume-1867-A-31874-English.pdf>

2. أسامة عبدالرحمن، الثالث المدقّر، (حقوق النشر محفوظة للمؤلف، 2015)، ص 23.

\* باحث في الاقتصاد السياسي.

رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

2. تقديم التزامات في الخدمات: على الدولة أن تقدّم جدولاً بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدمائية ووضع جدول زمني لإزالتها.

3. الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على «بروتوكول» انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والالتزام بجميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإثهما من الاتفاقيات الاختيارية)، أي: إنَّ عليها أن توافق على اتفاقيات جولة «أورغواي»، أي: إنَّه لا سبيلَ أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائداً وقت اتفاقية «الجات».

### ثانياً: الطبيعة الاقتصادية والتجارية للعراق

يُعدُّ العراق من الدول التي سخّث عليها الطبيعة بموارد كثيرة ومتنوعة، إذ يملك العراق ثروة بترولية كبيرة، ويصنّفُ في المستوى الثاني عربياً والخامس عالمياً من حيث احتياطي النفط، كما يمتلك أراضي زراعية واسعة، وقاعدة صناعية عريضة تأسست منذ سبعينيات القرن الماضي<sup>(3)</sup>، فضلاً عن امتلاكه قطاع سياحي واعد، ومورد بشري فتي، وسوق استهلاكية كبيرة<sup>(4)</sup>، إلا أنَّه بقى يعيش التخبط والتأرجح نفسه الذي عانى منه قبل عام 2003، فلم يتمكن العراق من إيجاد فكر ونظرية يتلاءم مع طبيعته الخاصة؛ لذا نتج عن ذلك وضع اقتصادي وتجاري سيء يمكن إجماله بالنقط الآتية:

1. اقتصاد أحادي الجانب: بعد أن اكتشف النفط في العراق عام 1927م، بدأ الاقتصاد ينحرف رويداً باتجاه الاعتماد على النفط، حتى وصل إلى مرحلة الاعتماد الكلي بعد عام

3. يحيى حمود حسن البوعلي، معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وآفاق المستقبل، (العراق: مركز العراق للدراسات، 2015)، ص 401-402.

4. جمهورية العراق-وزارة الزراعة، البيانات الإحصائية للنشاط الزراعي 2020، مصدر سبق ذكره، ص3. كذلك ينظر: جمهورية العراق-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (العراق: 2015-2030). للمزيد ينظر الرابط:

2003، إذ يشكّل النفط نسبة (95-97%) من الإيرادات العامة للدولة<sup>(5)</sup>.

2. اختلال الميزان التجاري: يمكن تقسيم الميزان التجاري العراقي على قسمين؛ الأول- يخص تجارة النفط الخام، والثاني- يخص التجارة السلعية، إذ يعاني الميزان التجاري العراقي من اختلال هيكلي كبير، ذلك من حيث نوع الاستيراد والتصدير، فعند التمعّن في شقي الميزان التجاري نرى أنّ الميزان يحقق فائضاً كبيراً في تجارة النفط الخام، وبالمقابل نرى أنّ هذا الميزان يعاني من عجز كبير في التجارة السلعية<sup>(6)</sup>، وكما موضّح في الجدول (1).

### جدول (1) الميزان التجاري العراقي لسنة 2020

النوع	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)	النوع	قيمة الصادرات (مليون دولار)	العجز والفائض
الاستيرادات السلعية	13,836.3	الصادرات السلعية	3,765.3	-10,071.0
استيرادات المنتجات النفطية	1,561.7	الصادرات النفطية	44,128.2	42,566.5+
إجمالي الاستيرادات	15,398.0	إجمالي الصادرات	47,893.5	32,495.5

المصدر: جمهورية العراق-وزارة التجارة، الجهاز المركزي للإحصاء، (التقرير السنوي 2020)، ص5.

3. اختلال الناتج المحلي: يتكوّن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من مجموع ما انتجه الأفراد والقطاعات داخل حدود الدولة<sup>(7)</sup>، وعلى الرغم من ارتفاع حجم هذه الناتج في العراق والدول الربية، إلا أنّ ارتفاع صوري وغير حقيقي، إذ تشكّل مساهمة الإيرادات الربية (النفطية) بنسبة كبيرة في هذا الناتج، مع ضعف واضح في مستوى مساهمة القطاعات الانتاجية الحقيقية<sup>(8)</sup>،

5. أحمد عمر الراوي، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح والإخفاق، ط1، (سورية-دمشق: دار العصماء، 2016)، ص 154، 81.

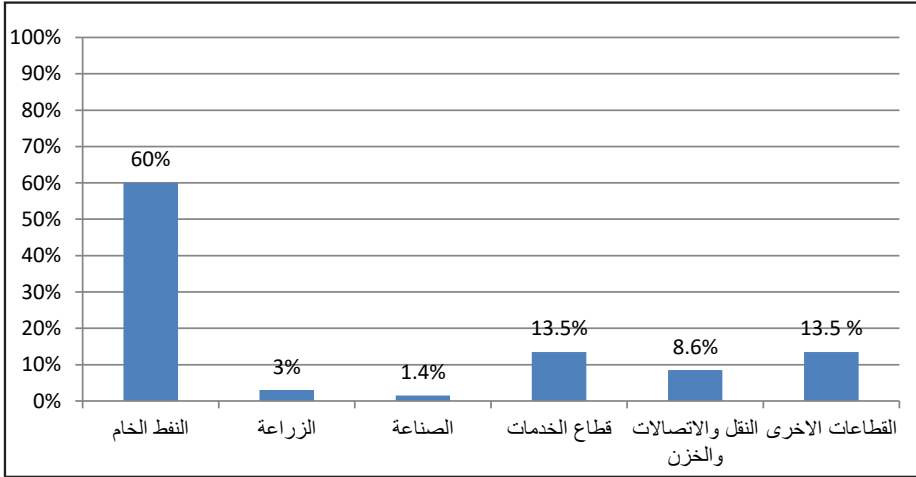
6. جمهورية العراق-وزارة التجارة، الجهاز المركزي للإحصاء، (التقرير السنوي 2020)، ص5.

7. مهدي بن عبد الملك السلطان، وأحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي : دراسة وصفية، (المملكة العربية السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016)، ص23.

8. لمزيد ينظر: صالح ياسر حسن، مصدر سبق ذكره، ص 78-77. والبنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة، 2019. متوفر على الرابط : <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS>

إذ تبلغ مساهمة القطاع النفطي بنحو (60%) من إجمالي الناتج المحلي العراقي<sup>(9)</sup>، وكما موضَّح في الشكل(1).

### شكل (1) نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، (التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2021)، ص6.

4. البطالة والتضخم: على الرغم من انخفاض مستوى التضخم في العراق انخفاضاً كبيراً، والذي وصل إلى نحو (0.2%)<sup>(10)</sup> إلا أنَّ هذا الانخفاض ليس حالة إيجابية دائماً، إذ إنَّ حالة الانخفاض الكبير كحالة الارتفاع الكبيرة قد تنعكس بالسالب على مستوى الاقتصاد العراقي، وخصوصاً مستوى البطالة والنمو، إذ يعاني الاقتصاد العراقي أصلاً من نسبة بطالة عالية، إذ ارتفعت معدلات البطالة لدرجتين مئويتين بعد عام 2003، حتى بلغت نسبة البطالة (13.7%) عام 2020 ووفق إحصاءات البنك الدولي<sup>(11)</sup>، ناهيك عن نسبة البطالة المقنَّعة

9. جمهورية العراق- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، (التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2021)، ص6.  
10. البنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة 2020 متوفر على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG>

11. البنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة 2020. متوفر على الرابط :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

التي تتجاوز تلك النسبة بكثير.

5. المديونية: تعتمد الحكومة العراقية في نفقاتها على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط الخام بصورة شبه كلية، وعلى الرغم من الحجم الكبير لهذه الإيرادات النفطية وقَع العراق في شرك المديونية، إذ تبلغ ديون العراق حالياً (113) مليار دولار وفق إحصاءات وزارة المالية، منها (50) مليار دولار ديون داخلية، ونحو (23) مليار دولار ديون خارجية متراكمة منذ تسعينات القرن الماضي، والمتبقي ديون حالية، إذ اتجهت الحكومة إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية ابتداءً من عام 2014؛ بسبب العجز الذي أصاب الموازنة العامة للدولة<sup>(12)</sup>.

### ثالثاً: آثار انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)

تسعى هذه الدولة أو تلك للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ لتحقيق جملة من الأهداف؛ وعلى رأسها تصريف فائض منتجاتها المحلية في أسواق الدول الأعضاء، وتحفيز الاقتصاد الداخلي للاتجاه نحو التشغيل الكامل، ومن ثمَّ زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة إيرادات الدولة، والحد من مستوى البطالة، فضلاً عن الإفادة من الميزات التي تقدّمها منظمة التجارة العالمية لأعضائها، وتُعدُّ هذا المبررات الرئيسة التي من أجلها يسعى العراق منذ عقدين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وعند المزج بين قواعد وشروط الانضمام والطبيعة الاقتصادية والتجارية للعراق آنفة الذكر، يمكن توضيح الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة (WTO) بالآتي:

1. يشترط على العراق للانضمام إلى المنظمة تقديم جدول للتنازلات<sup>(13)</sup>، ممَّا يعني وضع سقف للتعريف الجمركية والرسوم على السلع والبضائع المستوردة ولا يمكن رفعها إلا في ظروف خاصة جداً، ممَّا سيجعل العراق سوق تصريف لفوائض الدول الأعضاء.
2. سيؤدّي الانضمام إلى هروب العملات الصعبة خارج البلد، وذلك نظراً إلى أنَّ العراق مُصدّر صافي للنفط الخام الذي هو خارج شروط منظمة التجارة أصلاً<sup>(14)</sup>، والذي بفضلِهِ يحقّق الميزان التجاري العراقي فائضاً سنوياً، لذا بعد انضمام العراق لمنظمة التجارة سيزداد حجم الاستيراد من السلع والبضائع، خصوصاً من الدول الأعضاء الأقرب، ممَّا قد يسبّب عجزاً في الميزان التجاري.

12. نقلاً عن: شبكة الإعلام العراقية، جريدة الصباح، (بغداد: العدد 5272، 24 تشرين الثاني 2021)، ص 7.

13. أمجد إبراهيم آدم، وإيناس جعفر عبدالرحيم، أثر انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة والاقتصاد الكلي، (مصر: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد 49، عدد 4، 2019)، ص 22.

14. شبكة الإعلام العراقية، جريدة الصباح، مصدر سابق، ص 3.

3. يشترط ميثاق المنظمة أن تقوم الدولة برفع الدعم التصديري<sup>(15)</sup>، مما سيؤدّي بالقطاعات التي تعتمد على الدعم الحكومة إلى الإغلاق، وهذا بدوره سيؤدّي إلى تسريح العمال، ومن ثمّ زيادة مستوى البطالة داخل البلد، إذ قد تصل إلى نحو (40%) في الأمد القصير.
4. لا يمتلك العراق ميزةً نسبيةً في أيّ قطاعٍ صناعيّ أو زراعيّ أو خدميّ، لكي يؤهّله للاستفادة من ميزة تحرير التجارة مع الدول الأعضاء، والتي من الممكن لو وجدت هذه الميزة أن يحقّق العراق إيرادات مالية إضافية، فعلى سبيل المثال لا الحصر لو أنّ العراق يمتلك قاعدة زراعية قوية وإنتاج وفير وذو سعر تنافسي عالٍ؛ لتمكّن من تحقيق إيرادات إضافية من القطاع الزراعي إلى جنب الإيرادات النفطية.
5. يجب على العراق أيضاً تشريع مجموعة من اللوائح والقوانين التي تتناسب ولا تتعارض مع قواعد وقوانين منظمة التجارة العالمية، حتى وإن كانت تلك القوانين ليس في مصلحة الفرد العراقي.
6. إنّ التكلفة الحدية لانضمام العراق إلى منظمة التجارة هي سالبة على الأقل في الأمد القصير والمتوسّط، إذ إنّ العراق سوف يخسر نسبة من الإيرادات التي كانت تفرض على مجموع الاستيرادات من السلع والبضائع، فضلاً عن التزامه بدفع اشتراك مالي في ميزانية المنظمة.

#### رابعاً: أولويات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

على الرغم من الآثار السلبية التي قد ينتج عنها انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في الوقت الراهن، إلا أنّ هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن يبقى العراق خارج منظمة التجارة، إذ إنّ الانضمام إلى منظمة التجارة له مكاسب كثيرة، أهمّها<sup>(16)</sup>:

- الانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- الدخول في علاقات تجارية مع عدد كبير من الدول.
- مواكبة التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي.
- يوفر الانضمام خيارات أكبر أمام المستهلكين وبأسعار تنافسية.

15. سعد عبد علوان السعيد، العراق في مواجهة متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، (بغداد: مجلة العلوم السياسية، العدد 38-39، 2009)، ص 60.

16. أمجد إبراهيم آدم، وإيناس جعفر عبدالرحيم، مصدر سبق ذكره، ص 24-25.



● تدفع منظمة التجارة بأعضائها باتجاه خصخصة القطاع العام وتقليل تدخل الدول في النشاط الاقتصادي إلى الحد الأدنى، ونظراً إلى أنَّ الحكومة العراقية هي المالك الفعلي لأغلب القطاعات الاقتصادية، والتي تُعدُّ أغلبها غير منتجة، لذا يمكن بيعها إلى القطاع الخاص ورفع إنتاجيتها.

● جذب شركات الاستثمار التي تملك التكنولوجيا والخبرة والكفاءة.

● توفير مرجعاً رئيساً لفض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.

وتبعاً لذلك، ولكي يستفيد العراق من المميزات التي تمنحها منظمة التجارة، ولكي تكون إيجابيات الانضمام أكثر، ينبغي على الحكومة العراقية العمل على تحقيق جملة من الموضوعات قبل الشروع في طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، إذ عليها أن تعمل على الآتي:

1. بسط الأمن بسطاً كاملاً، والسيطرة على جميع منافذ البلاد؛ لتحفيز شركات الاستثمار من الدخول إلى العراق.

2. تشريع مجموعة من اللوائح والقوانين المتكاملة بشقيها التنظيمي والرقابي، من مثل قوانين حماية المستهلك، والأمن الغذائي، وحماية المنتج الوطني.

3. النهوض بواقع القطاع الصناعي في العراق خاصة صناعة البتروكيمياويات والحديد والصلب والاسمنت، إذ يمتلك العراق قاعدة صناعية كبيرة، ولكن يحتاج تأهيلها إلى عاملين أساسيين، أولهما-دعم حكومي حقيقي، وثانيهما- الاستعانة بالخبراء من داخل البلد أو خارجه.

4. دعم القطاع الزراعي وإيلاؤه أهمية كبيرة، لما لهذا القطاع من حساسية عند المواطن، إذ يمتلك العراق أراضي زراعية واسعة لم تستغل بعد، إذ يُمكن أن يُؤدِّي استغلالها إلى وفرة في المنتجات الزراعية، ووفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية فإنَّ هذه الوفرة ستجعل العرض أكبر من الطلب، وهنا سينتج نتيجتين؛ إمَّا سيتجه الفائض نحو التصدير وتحقق إيراداً إضافياً للدولة وإمَّا ستخفُّض الأسعار وتصبح منافسة للمنتجات الأجنبية المماثلة.

5. إعادة هيكلة شركات القطاع العام، وذلك على وفق الآتي:

أ. إعادة تأهيل الشركات ذات الانتاج المتوسط.

ب. دعم الشركات الراجعة وتطويرها.

- ج. تسليم إدارة الشركات الخاسرة إلى القطاع الخاص، وفق عقد البوت (التطوير والتشغيل والإدارة) أو عقد الإدارة فقط.
6. العمل على تأسيس قطاع مصرفي كفؤ ومتطور، وذلك عبر تقليل احتكار الحكومة للقطاع المصرفي وفسح المجال أمام القطاع الخاص ليأخذ دوره.
7. الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية، خصوصاً فيما يخص الضرائب والرسوم الجمركية.
8. العمل على إكمال ميناء الفاو بأسرع وقت ممكن، وتطوير الطاقة الاستيعابية للموانئ الأخرى، بعدهما محور التبادل التجاري للعراق.
- وبعد تحقيق هذه الأهداف والمضي قدماً نحو عراق آمن ومستقر، وذو اقتصاد متنوع (نפט، وزراعة، وصناعة، وخدمات، ومتطور) يستطيع المنافسة، يصبح وجوباً على العراق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وبخلاف ذلك سيكون الانضمام ليس ذو جدوى اقتصادياً.